المجتمع المدني بين ثنائية الهيمنة والتحرر في الفكر السياسي الغربي.

Civil society between the binary of domination and liberation in Western political thought.

تقديم

د. منال وجدي علي(*)

مستخلص :

نشأ مفهوم المجتمع المدنى المعاصر من تصادم بين تيارين رئيسيين فى الفكر السياسى الغربى. الاول تطور من ميكافيلى وهو بز عبر لوك وكانط ثم مونتسكيووتوكفيل الى مفكرى الليبرالية المعاصرة . أما الثانى فمر من هيغل عبر ماركس وغرامشى الى هابرماس ومنظرى اليسار الاوروبى الجديد.

لكن المفهومين تقاربا بعد ذلك الى حد كبير حيث انتقل الليبراليون من اعتبار المجتمع المدنى ساحة توحش تحتاج الى سلطان الدولة ؛ الى اعتباره ساحة تحضر وتواصل بناء . وعند اليسار المعتدل فإن المجتمع المدنى تحول من فضاء هيمنة البرجوازية الى فضاء شبه محايد ؛ ثم الى ساحة للتواصل الإيجابى.

وقد يقول البعض إن الدولة والحرية متنافران ؛ ففى حين تقوم مؤسسات المجتمع المدنى على التطوع والانضمام الحر غير الإلزامى ؛فإن الدولة تقوم على الإجبار والقمع واحتكار العنف . لكن يجب أيضا الاخذ فى الاعتبار أن هناك مساحات تلاق واسعة بين الدولة والمجتمع المدنى .

لذلك يرى الباحث أن العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة تفاعلية معقدة ومتداخلة بشكل لا يمكن فصله بسهو لة ؛ لذلك العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة تفاعلية معقدة ومتداخلة بشكل لايمكن فصله بسهو لة ؛ وإنه لمواجهة قوة الدولة لايجب إضعافها ؛ولكن يجب تقوية المجتمع وزيادة رأس ماله الاجتماعى لتكون العلاقة بينهما صحية ومفيدة لكليهما ولمصلحة الفرد .

إذن فالعلاقة بينهما علاقة وظيفية ضرورية لايمكن أن يؤدى أحد الطرفين دوره الفاعل الذى ينبغى أن يصطلع به فى غياب وجود الطرف الاخر وفعاليته كذلك ؛ فالمجتمع المدنى يعد ضرورة للدولة والمجتمع على حد سواء بأعتباره يمثل حلقة الوصل الوظيفى بينهما. الحامل لامال الشعب ؛ الساهر على رشادة السلطة ؛ العامل على تماسك الدولة ودعم اسباب بقاءها ونجاح مهماتها بشكل دائم ومستمر .

الكلمات المفتاحية:المجتمع المدني، هيمنة الدولة، العلاقة بين المجتمع المدني وهيمنة الدولة.

Abstract

The concept of contemporary civil society arose out of a collision between two main currents in Western political thought. The first developed from Machiavelli and Hobbes through Locke and Kant, then Montesquieu and Tocqueville, to contemporary liberal thinkers. As for the second, it passed from Hegel, through Marx and Gramsci, to Habermas and the theorists of the European New Left.

But the two concepts converged after that to a large extent as the liberals moved away from viewing civil society as an arena of savagery that needs state authority. To be considered an arena to attend and continue building. On the moderate left, civil society has shifted from a space of domination by the bourgeoisie to a space of semi-neutral then to the arena for positive communication.

Some may say that the state and freedom are incompatible; whereas the institutions of civil society are based on voluntary and free non-compulsory joining, the state is based on coercion, oppression and a monopoly on violence. But it must also be taken into account that there are wide areas of interaction between the state and civil society.

Therefore, the researcher believes that the relationship between civil society and the state is complex and interconnected in a way that cannot be easily separated. Therefore, the relationship between civil society and the state is complex and intertwining in a way that cannot be easily separated. And it is to confront the power of the state that it should not be weakened; however, society must be strengthened and its social capital increased, so that the relationship between them is healthy and beneficial to both of them and for the benefit of the individual.

Therefore, the relationship between them is a necessary functional relationship. One of the two parties cannot perform the active role that it should play in the absence of the other party and its effectiveness as well. Civil society is considered a necessity for the state and society alike, as it

represents the functional link between them. The bearer of the people's hopes; watching the rationalization of authority. Working on the cohesion of the state and supporting the reasons for its survival and the success of its missions on a permanent and continuous basis.

Key words: Civil society ,State Dominance ,The Relationship between Civil Society and State Hegemony.

أولاً : الأصول الفلسفية لمفهوم المجتمع المدني.

ثانياً : المرتكزات التأسسية الفلسفية الكبرى لمفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة.

١- المجتمع المدني عند توماس هو بنز (١٥٨٨-١٦٧٩) .

٢- المجتمع المدني عند لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) .

٣- المجتمع المدني عند جان جاك روسو(١٧١٢-١٧٨٨) .

٤- المجتمع المدني عند أدم فرجسون (١٧٢٣-١٨١٦) .

٥- المجتمع المدني والدولة .

ثالثا : حول التناقض المزدوج بين الدولة السياسية والمجتمع المدني .

هيجل وماركس والتخطي الجدلي للتناقض بين المجتمع المدني والدولة (١٧٧٠-١٨٣١) .

١- المجتمع المدني في مواجهة المجتمع السياسي في فلسفة هيجل.

٢- ماركس وعي التناقض بين الدولة الليبرالية والمجتمع المدني. (١٨١٨-١٨٨٣) .

٣- المجتمع المدني لدى أنطونيوجرامشى من التنوير إلى الحياد. (١٨٩١-١٩٣٧) .

تعقيب .

أولاً : الأصول الفلسفية لمفهوم المجتمع المدني :

كان يتعذر التمييز بين المجتمع المدني والدولة في الفكر الكلاسيكي القديم، حيث أن كليهما يشير إلى نموذج من الترابط السياسي يحكم الصراع الإجتماعي من خلال فرض قوانين تحول دون إلحاق أحد المواطنين ضرراً بالإخر.

وتشير كلمة " polis " كما إستخدمها أرسطوإلى تجمع روابط مكنت المواطن من المشاركة في المهمات الفاضلة المتمثلة في الحكم والخضوع للحكم، وبهذا المعنى مثلت الدولة شكلاً " مدنياً " من المجتمع ووصفت مدنيته متطلبات المواطنة الصالحة. وفي أواخر العصور الوسطى واصل المفكرون هذا التقليد بأن ساووا بين المجتمع المدني و" روابط أمم منظمة سياسياً "، وكان هذا النموذج من الحضارة ممكناً لأن الناس كانوا يعيشون في تجمعات يحميها القانون والدولة.[1]

وقد تم إرساء الأسس والمكونات المعرفية والنظرية للمجتمع المدني في عصر النهضة الأوروبية وفلاسفة التنوير، ذلك أن تاريخ مفهوم المجتمع المدني يعود إلى تطور الفكر السياسي الليبرالي على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر، المرتبط بالمذاهب الإجتماعية والإقتصادية، والذي بلور النظرية السياسية الليبرالية الكلاسيكية الغربية، منذ بداية انهيار " النظام القديم "، أي عهد إنهيار الحكم المطلق وسلطان البابا الديني والدنيوي المتحكم في ملوك أوروبا بإسم سلطة الكنيسة المسيحية، وبداية الهجوم الكاسح عبر الثورات على حكم الملوك، الذين يحكمون بمقتضى الحق الألهي، وإلى باية سلطان القانون الطبيعي، الذي يقر بحرية الفرد بإسم العقل والمنطق، وسيادة الشعب، والسيادة القومية، وحقوق الإنسان، التي فجرتها الثورة البرجوازية الإنجليزية، وتدعمت

[1] – مايكل إدواردز : المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة : عبدالرحمن شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٥، ص : ٢٤.

بشكل جذري وقومي مع إندلاع الثورة البرجوازية الفرنسية، التي أصبحت منذ ذلك ثورة عالمية بالمعنى التاريخي والإنساني، تفصل بين الدولة القديمة والدولة الحديثة العصرية،ودشنت عهداً جديداً في تاريخ الإنسانية جمعاء، بحكم ما أعلنته من حريات ومساواة قانونية وسياسية للإنسان الفرد.[١]

فتاريخ مفهوم المجتمع المدني هو تاريخ تحولات دلالته منذ تشكله اللاتيني " societascivilis" ماراً بتشكيلات المعرفة التي تعبر عن ظروف تاريخية متميزة كالتي عاشها فيرجسون وهيجل، وغرامتي، وفي كل تكون جديد للمعرفة يأخذ مفهوم المجتمع المدني معني جديداً يختلف بشكل واضح عن المعنى القديم.

ففي معناه اللاتيني " societas civilis" يعبر عن مجموعة سياسية تخضع للقوانين، فمجتمع المدينة عند اليونان يقوم على الفضيلة المدنية، فالإنسان بطبعه كائن مدني اوحيوان سياسي بالأصطلاح الأرسطي وهو ما يعني طبعانية النظام السياسي، وهو ما يرى فيه البعض إستثناء لكل فاعلية للمجتمع المدني من حيث أنه ظاهرة تاريخية[٢] فالإجتماع المدني داخل دولة المدينة يعكس في نظامه الطبقي صيغة النظام الإنساني بقواه العاقلة والغضبية والشهو انية[٣] وهو ما يجعله نظاماً جامداً لا يتيح أي فاعلية حقيقية للمجتمع المدني المتمثل في تلك الطبقات " الذهبية" و"الفضية" و"النحاسية"، هذه الرؤية السياسية التي نجدها في كتب أرسطولا يظهر التميز الموجود اليوم والمتفق عليه بين الدولة والمجتمع المدني إذ يفهم التقليد الأوربي القديم الدولة على انها

١ – توفيق المدني : المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات إتحاد الكتاب العربي، ١٩٩٧، ص:٣٧.
٢ - أنظر، عبدالله خشيم : المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، مجلة دراسات، طربلس، العدد الرابع والعشرون، ٢٠٠٦، ص : ١٢.
٣ - الضروري في السياسة : مختصر كتاب السياسة لأفلاطون، ترجمة : أحمد شحلات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

المقصودة بمجتمع مدني يمثل تجمع سياسي، أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها.[١]

فالمجتمع المدني يمثل نمطاً من التظيم الإجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أوأعضاء في وطن، ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ورموزهم..وبهذا المعنى يطلق إسم (مدني) على التنظيمات والبنى وبالتالي على التضامنات النابعة عنها، التي تختص بإنتاج حياة البشر الإقتصادية والأخلاقية والأسرية والتي لا تخضع لتنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية.[٢]

وحقيقة الأمر أن المجتمع المدني يمكن أن نجد له عشرات من التعريفات، إلا أنها لا تخرج عن توافر أركان أساسية وهي :-

أولاً : أن المجتمع المدني مجتمع منظم : وهو بهذا يختلف عن المجتمع بشكل عام، إذ أنه يجمع ويخلق نسقاً من منظمات أومؤسسات تعمل بصورة منهجية وفقاً لمعايير منطقية، وتقبل الجماعات اوالأفراد عضويتها بمحض إرادتهم ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

ثانياً : الفعل الأرادي الحر أوالطوعي : لذلك يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في إختيار عضويتها فهي مفروضه عليه بحكم الميلاد أوالأرث.

ثالثاً : الركن الأخلاقي والسلوكي في المجتمع المدني : حيث ينطوي على قبول الأختلاف والتنوع بين الذات والأخرين، وعلى حق الأخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والإلتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني

١ - غرامشي وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوص العربية، ندوة القاهرة ١٩٩٠، دار كنعان للدراسات والنشر، طـ١، دمشق، ١٩٩١، ص : ١٤٦.

٢ - برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي- دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة مقدمة إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص : ٧٣٦-٧٣٧.

وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الأحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.[١]

ثانياً : المرتكزات التأسسية الفلسفية الكبرى لمفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة:

ظهر في الفكر الغربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر توجهاً جديداً يطمح إلى التخلص نهائياً من بقايا أزمة العصور الوسطى، وبالتالي إقامة نظام جديد على أنقاض النظام القديم، في ظل هذا الواقع الإجتماعي والإطار الفكري الديني والكنسي المهيمن، بدأت مقولات المجتمع المدني تتبلور مع فلاسفة السياسة والإجتماع، وبالتحديد مع فلاسفة الحق الطبيقي وفلاسفة العقد الإجتماعي.

واستطاعت نظرية الحق الطبيقي أوالعقد الإجتماعي بلورة مفاهيم جديدة، كمفهوم الملكية والمواطنة والسيادة، والديمقراطية وهذه المناقشات الفكرية كانت تمهيداً لطرح مفهوم المجتمع المدني، المجتمع المراد تأسيسه على أنقاض المجتمع الطبيقي القائم على الحكم بالحق الإلهي، والنظام الإقطاعي الذي يهيمن عليه الجهل والظلم واللامساواة، والإستبداد، فقد كان فلاسفة العقد الإجتماعي يطمحون إلى تأسيس مجتمع مدني جديد، تكون الحرية والمساواة والإستقلال أهم مقوماته، ويختلف تماماً عن المجتمع الإقطاعي الذي كان يمثل من وجهة نظرهم الحالة الطبقية.[٢]

ومن بين أهم المفكرين الذين تناولوا مفهوم المجتمع المدني هم فلاسفة العقد الإجتماعي، توماس هو بنز، جون لوك، جان جاك روسو، بالإضافة إلى أدام فيرغسون ومن طرق لطرح كل منهم لمفهوم المجتمع المدني :

---

[١] - أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد الثالث، مارس ١٩٩٩، الكويت، ص : ٩٩-١٠٠.

[٢] - يلفيت عبدالمجيد، المجتمع المدني ودوره في التنمية الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع الإقتصادي، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسات، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص : ٥٩-٦٠.

١- المجتمع المدني عند توماس هو بنز (١٥٨٨-١٦٧٩) :

يرتبط مفهوم المجتمع المدني في فلسفة هو بنز إرتباط وثيق إلى حد التداخل مع نظرية العقد الإجتماعي. فهو يعتبر أن "أصل المجتمع المدني هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون "حالة الطبقية" أي عن حق كل شخص في أن يفعل ما يظهر له أنه مناسب لحماية نفسه"[١]. وهكذا يثبت أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني، دخول طوعي هدفه الأساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية، التي كانويتمتعون بها في ظل القانون الطبقي. على أن تتكلف سلطة قوية فوق الجميع بحماية هذه الحقوق وتسهيل ممارستها. فيكون بذلك إلتزام الأفراد بطاعة هذه السلطة والخضوع لها بمثابة المقابل الضروري لنجاح السلطة (الدولة) في القيام بوظيفتها. إذ تقوم نظريته على فكرة وجود الدولة لا المجتمع المدني، وإندماج المجتمع المدني مع الدولة لا يتحقق في نظره إلا بواسطة قوة الدولة.[٢]

٢- المجتمع المدني عند لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) :

كان لوك من أكثر الفلاسفة إهتماماً بمفهوم المجتمع المدني، والذي قصد به وصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبقي، لكن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبقي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق. لذلك أتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضماناً لهذه الحقوق. فيذكر جون لوك في كتابه رسالة في الحكم المدني : "حيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبقية التي تخصه، ويتنازل عنها المجتمع، بنشأعندنا انذاك فقط مجتمع سياسي اومدني"، "فالذين يؤلفون جسداً واحداً، ويمتلكون قانوناً عاماً، ويمكنهم

1 - Dictionnaira desoeuvers politiques, sous la direction de: F. chatelet, E .pisier evelyne, O. uhamel, puf, lere edition, 1986, P. 467.

٢ - ليندة لطادين محرز : إشكالية مفهوم المجتمع المدني قراءة سوبيوتاريخية، دار الكتب الحديث، ط١، القاهرة، ٢٠١٦، ص : ١٠٠.

العودة إلى قضاة يمتلكون السلطات الضرورية لرفع المظالم ومعاقبة المجرمين، هؤلاء يشكلون مجتمعاً مدنياً".[١]

فالمجتمع المدني وفقاً لجون لوك يظهر عندما يسلم الأفراد أمرهم لسلطة حكومية بالقدر المشروع على حسم المنازعات فيما بينهم في تفسيرهم لحقوقهم التي إكتسبوها في حالة الطبقية، ولا يمكنهم التنازل عنها، وأن تقوم بتلك الأعمال التنفيذية التي تكفل تطبيق ما يصل إليه قضاؤها من أحكام، عقاب المخالفين لها، وذلك بنية إحترام حق الملكية الذي هو الغاية الأساسية لقيام المجتمع المدني.[٢]

٣- المجتمع المدني عند جان جاك روسو(١٧١٢-١٧٨٨):

المجتمع المدني عند روسوهو ممجتمع المواطنه، حيث الحرية السياسية كاملة والتي تقضي مشاركة أعضاء المجتمع الأحرار والمتساوين في الحكم سواء كانوا أحكاماً أومحكومين.[٣]

فقد جاء مفهوم المجتمع المدني في فلسفة روسومتلازماً مع مفهوم الملكيه الفردية، حيث يرى أن العقد الذي بموجبه تنشأ الدولة، هو في الحقيقة تنازل الأفراد للمجموعة كلها، السلطة تصبح للجميع والسيادة ملك الشعب[٤]. وبذلك شهد مفهوم المجتمع المدني تطوراً على يد روسوحيث جعل "السيادة" أساساً لنظريته في التعاقد الإجتماعي، و"السيادة هي الشعب" الذي ظل يعيش على الهامش، وبذلك أسس روسولشعب قائماً بذاته، وإرادة عامة لا تتجزأ لهذا الشعب.[٥]

1 - John locke, Essai sur le pouvoir civil, texte trajuit, presente et annote par jean Louis fyot, puf1953. P87.

٢ - لينده لطادين محرز، مرجع سابق، ص : ٩٩-١٠٠.

٣ -لينده لطادين محرز: مرجع سابق، ص : ١٠٠.

4 - 1767."An Essay on the History of civil society"

٥ - أماني قنديل : مرجع سابق، ص : ٤٨.

٤- المجتمع المدني عند أدم فرجسون (١٧٢٣-١٨١٦) :

لا يعد المجتمع المدني لدى فرجسون ذلك المجال الحياتي المتميز والمنفصل عن الدولة، حيث يرى أن كليهما يجب أن يكونا شيئاً واحداً متماثلاً، فالمجتمع المدني هو ذلك النمط من النظام السياسي الذي ينظم ذاته بواسطة الحكومة المنظمة وقواعد القانون والدفاعات العسكرية الحصينة كما كان في اليونان القديمة والجمهو رية الرومانية، حيث شكلت هذه الأمثلة القديمة للمجتمع المدني – لدي فرجسون – نماذج مهمة ومثالية بالنظر إلى نقده للمجتمعات المدنية المعاصرة كما هو الحال في بريطانيا.[١]

ويمكننا القول أن "أدم فرجسون" يرجع له الفضل بشكل مباشر في إنتشار مصطلح المجتمع المدني وذلك في كتابه "مقال في تاريخ المجتمع المدني"

الذي جاء كي يحدد المسيرة التريخية للإنسانية في تحولها من الحياة الهمجية إلى المجتمعات المتمدنة أوعلى حد تعبيره "المهذبة" حيث قال بوجود ثلاث مراحل للتطور الثقافي الإجتماعي على لنحوالتالي:

المرحلة الأولى : هي المرحلة الوحشية التي كان يتصرف فيها الإنسان وفق منطق الغريزة الحيوانية الخالصة.

المرحلة الثانية : هي المرحلة البربرية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة حيث ظهر المجتمع التجاري القائم على المصلحة الذاتية وتحقيق الثروة.

المرحلة الثالثة : هي مرحلة المجتمع المدني الذي ظهرت فيه الروابط الإجتماعية الراقية، وتحكمه الأخلاق، وتسود فيه نظم سياسية حره وغير مستبدة، لذا تمثل هذه المرحلة الحضارة في جانبها المتمدنين. أراد أدم فيرغسون أن يقيد السلطة السياسية الجزافية، وأن يخفف نفوذ المصلحة الخاصة عبر تأسيس المجتمع المدني على مجموعة من المشاعر الأخلاقية الفطرية. ولم يكن

[١] -السيد ياسين، أماني قنديل: المجتمع المدني في إطار الخريطة المعرفية للعالم، (د.د)، (دس)، ص: ٤٣.

فيرغسون راغباً في تأسيس المجتمع المدني والدولة على أساس العقد، فقد أعتقد أن الإزدهار والحرية لم يكونا نتيجة قرار واعٍ وإنما بالأحرى كانا نتائج غير مقصودة للفعل الإنساني. وبذلك قام فيرغسون بتأسيس المجتمع المدني على النتائج غير المقصودة للفعل الإنساني.[١]

٥- المجتمع المدني والدولة :

في ظل النقاش الفكري خلال الفترة من عصر النهضة وحتى أواخر القرن الثامن عشر كان مفهوم المجتمع المدني يستخدم للدلالة على المجتمعات التي انتقلت من حالة الطبقية إلى حالة الإجتماع القائم على التعاقد الإجتماعي، الذي أفرز ظاهرة الدولة الحديثة.[٢] فقد أكد أغلب فلاسفة عصر الأنوار على إرتباط الظاهرة المدنية بمبدأ الملكية الفردية، الذي كان يدافع عنه في نفس الفترة المنظرون الأوائل للأقتصاد الليبرالي، والبرجوازية الصاعدة، خاصة أدم سميث في كتابه بحث أسباب ثورات الأمم، وهذا يعني أن المجتمع المدني كممارسة يومية وكخيار إجتماعي ورهان سياسي، ضد الدولة الشمولية، الدولة الراعية والموجهة لفعاليات البشر كما يعني أن دور القطاع الخاص المنظم والقوي كحامٍ فعلي لهذا المجتمع دور حاسم وأساسي. لقد جاءت فكرة العقد الإجتماعي لتبني فكرة الحق الطبقي، وقد بدأت فلسفة العقد الإجتماعي، في مرحلتها الأولى مع هو بنز لتبرير الملكية المطلقة، نقيضاً لجوهر العقد الإجتماعي.[٣] ويمكننا ملاحظة المنظور الإستثنائي الذي عبر عنه هو بنز بكيفية ميزته عن باقي فلاسفة عصر الأنوار. حيث أنه طابق بين الدولة والمجتمع المدني بحيث يستحيل الفصل بينهما. وهذا ما يقلل من إسهامه في بلورة الحقل الخاص بهذا المفهوم.

---

[١] - جون ا هرنبرغ : المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة على حاكم صالح، حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت، ٢٠٠٨، ص : ١٨٦-١٨٩.

[٢] - بلفيت عبدالمجيد، مرجع سابق، ص : ٦١.

[٣] - السيد ياسين، أماني قنديل، مرجع سابق، ص : ٤٢.

فمفهوم المجتمع المدني كان يدل على المجتمع والدولة معاً، ويقيم تمايزاً بينهما، لأنه كان يستخدم للتمييز بين المجتمعات الطبيعية الفطرية وتلك التي إستطاعت تأسيس مجتمعات منظمة تنظيماً حديثاً ويستند إلى هيئة سياسية منتجة على أساس تعاقد إجتماعي بينها وبين المواطن، وعليه فإن المجتمع المدني كان يرادف المجتمع السياسي أوالدولة.[١]

يمكن إذن أن نلخص إسهام نظرية التعاقد الإجتماعي في التأسيس لمفهوم المجتمع المدني في ثلاثة قيم أساسية حولت بكيفية جذرية أفاق التفكير في مسألة السلطة وفي السياسة، وفي أنظمة الحكم التي تبنتها الدول الأوروبية.

هذه القيم هي :

قيمة الفرد المواطن : وهي قيمة عليا مطلقة، لأن حقوق الفرد في الفلسفة والمنظور التعاقدي حقوق مقدسة، خاصة حق الحياة وحرمة الجسد والملكية، وحرية التفكير.

قيمة المجتمع المتضامن : المتميز بقدرة أفراده على الإلتزام بالمقتضيات الأخلاقية والقانونية الضرورية لتأسيس الجماعة المدنية.

قيمة الدولة ذات السيادة : وهي سيادة لا يتم بلوغها إلا إذا إعترف المجتمع بمها، وإعتب السلطة والحقوق الناتجة عنها حقوق مشروعة مقبولة.[٢]

ومما سبق نخلص إلى أن المجتمع المدني هو مفهوم يعبر عن وجود علاقة بين الدولة من جانب والمجتمع من جانب أخر، أما من منظور نظريات العقد الأجتماعي فمفهوم المجتمع المدني هو ذلك المفهوم الذي ينطبق على المجتمع الذي تجاوز حالة الطبقية والذي تأسس على عقد إجتماعي

[١] - بلفيت عبدالمجيد، مرجع سابق، ص : ٦١.

[٢] - عبدالعزيز لبيب، مفهوم المجتمع المدني : الواقع والوهم الإيديولوجي، مجلة الوحدة، العدد ٨، يونيو ١٩٩١، ص:٦٣.

وحد بين الأفراد وأفرز الدولة، أي أن المجتمع المدني مرادف للدولة، وهو كل تجمع بشري قائم على إتفاق تعاقدي بين الأفراد بعيداً عن أي توجه ديني، إلا أن مفهوم المجتمع المدني قد إختلف حوله منظري العقد الإجتماعي أنفسهم.

إلا أن أراء فلاسفة العقد الإجتماعي حول مفهوم المجتمع المدني كان لها أثراً كبيراً في رسم المعالم الأساسية لمفهوم المجتمع المدني، والتي كان لها أثراً عميقاً فيما بعد في تحول بعض المفكرين للإنشغال كلياً بقضايا المجتمع المدني حيث ظهر في إسكتلندا أدم فيرغسون وقام مثل أي مفكر من عصر التنوير متشبت بالعقل، بتأسيس المجتمع المدني على النتائج غير المقصودة للفعل الإنساني. وكان قانون النتائج غير المتوقعة أحد إسهامات فيرغسون المهمة في نظريات المجتمع المدني فالمجتمع المدني في رأي فيرغسون متشكل عبر ممارسات عرضية وعادات بقدر ما يتشكل بفعل قواعد صارمة[١].

ولكي يحمي المجتمع المدني نفسه من تسلط الدولة وتراجع مشاركة المواطنين في الحياة العامة من وجهة نظر فيرغسون عليه خلق تنظيمات طوعية مستقلة والعمل على تطويرها، وبهذه الطريقة يحافظ المجتمع المدني على روحه المدنية ويخفف من سلطان الدولة، وبناءً على هذا يضف فيرغسون ذلك المجتمع المدني بأنه نموذج لنظام سياسي يحمي المجتمع نظمة وفنونه التجارية، إنجازاته الثقافية، والشعور بالروح العامة، عبر حكومة منظمة تحكم بالقانون والدفات العسكرية القومية.[٢]

نستخلص مما سبق أن مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة والمجتمع السياسي يظهر لنا تشكيلات ومعاني عديدة ففي معناه اللاتيني يعبر عن مجموعة سياسية تخضع للقوانين أولسلطة

[١] - جون امبرتبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة : علي حاكم صالح، حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت، ٢٠٠٨، ص:١٨٦-١٩٦.

[٢] - ليندة لطادين محرز، مرجع سابق، ص:١٠٧.

الدولة وهيمنتها[١]. إلا أن هذه الرؤية السياسية التي نجدها في كتب أرسطو والفلاسفة المحدثون "فلاسفة العقد" لا تظهر التميز الموجود اليوم والمتفق عليه بين الدولة والمجتمع المدني إذ يفهم الفكر السياسي الغربي الكلاسيكي الدولة على أنها المقصود بمجتمع مدني يمثل تجمع سياسي، أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها.[٢]

ذلك أن الدلالات المعاصرة لطبيعة مفهوم المجتمع المدني والفصل بينه وبين المجتمع السياسي وسلطة وهيمنة الدولة لم تتشكل إلا في أطر إستثنائية تتعلق بالمخاضات الكبرى التى شهدها العالم الغربي المعاصر متمثلة في الثورة الفرنسية والأمريكية وما حدث في إنجلترا أوالمانيا على التوالي، حيث إستعاد مفكروا القرن الثامن عشر وعلى رأسهم فيرغسون مفهوم المجتمع المدني للوقوف أمام الأستبداد السياسي.(٥)

ثالثا : حول التناقض المزدوج بين الدولة السياسية والمجتمع المدني :

هيجل وماركس والتخطي الجدلي للتناقض بين المجتمع المدني والدولة (١٧٧٠-١٨٣١) .

١- المجتمع المدني في مواجهة المجتمع السياسي في فلسفة هيجل. يعد السياق الهيجلي والماركسي لمفهوم المجتمع المدني بمثابة لحظة تأسسية جديدة للمفهوم، حيث كان للتحديدات التي أعطاها هيجل للمفهوم في مؤلفة.

"فلسفة الحق" بإسهامه المتمثل في بلورة الفصل الجذري بين مفهومي الدولة والمجتمع المدني.

---

[١] - عبدالقادر الزعل. المرجع السابق، ص : ١٤٧

[٢] - نادية يوسف، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في العصر الحديث، مجلة دراسات، طربلس، العدد الرابع والعشرون، ٢٠٠٦، ص : ٨٥.

فيعرف هيجل المجتمع المدني "أنه رابطة للأفراد كأعضاء في عمومية شكلية وذلك بواسطة حاجاتهم، ثم بواسطة النظام الحقوقي كأداة للحفاظ على أمن الأفراد وعلى ملكياتهم كنظام مفروض من خارجهم ينظم مصالحهم الخاصة والعامة.[١]

لقد فرضت أولى التحولات في معنى المجتمع المدني، ولن تأخذ وضعها النهائي إلا مع نهاية القرن الثامن عشر في ظرفية سياسية تتميز بالثورة والديمقراطية في إنجلترا وأمريكا وفرنسا.

فقد حدد هيجل المجتمع المدني بإعتباره لحظة التوسط بين العائلة بنظامها التضامني العاطفي والدولة بنظامها الجمعي الأخلاقي فيقول "المجتمع المدني ليس جماعة عضوية تقوم على أساس المشاركة في القيم والتعاطف... كما أن الجماعة الدينية ليست هي المجتمع بل هي جماعة متألفة أومتحابة"[٢].

المجتمع المدني نتاج رؤية الأفراد أحراراً، إنه الحيز الذي يتصرف فيه البشر كأفراد جزئيين خصوصيين لا كأعضاء مباشرين في العائلة أومنعكسين في الدولة،

أي إن نشوء حيز عام جديد هو المجتمع المدني وعدم إقتصار الحيز العام على الدولة ولا الحيز الخاص على العائلة هو ما يميز الحداثه برأي هيجل، ويتميز أي أنه ليس مجتمعاً طبيعياً كما أنه ليس دولة.

كما أعتبر هيجل أن مفهوم المجتمع المدني قاصر على تحقيق أمن الأفراد وحماية مصالحهم الخاصة، فضلاً عن المصالح العامة للدولة، وهذا راجع إلى ما تتميز به مكونات هذا المجتمع من تمزق شديد، وتناقض في المصالح المادية والطبقية وتصارع في الرؤى والغايات، بحيث يستحيل الوصول إلى إستقرار سياسي ضروري لتحقيق التقدم والتطور الحضاري إعتماداً على المجتمع

[١] - هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة : إمام عبدالفتاح إمام، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص:٤٣١.

[٢] - جان بيار لوفيفر ماشرى، هيجل والمجتمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٣، طـ١، ص :٢٠.

المدني، فالدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على تحقيق الإستقرار عبر تحكمها في جميع الفعاليات الإنسانية، والدولة يجب أن تعلوعلى جميع المصالح الذاتيه والمنافع الخاصة، ولابد أن تكون لها القدرة على إعادة تشكيل العوامل الموجودة بداخلها مهما بدت هذه العوامل قوية. [١]

إن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في رأي هيجل هو إستبدال الغاية بالوسائل، فإذا كان إجتماع البشر السياسي لتنظيم شؤونهم ضمن إطار وقوانين الدولة ضرورة لابد منها، فهذا لا يعني أن هذا الإجتماع المنظم هو غاية البشر، بل إن غايتهم بالأساس تكمن في تأمين شروط وجودهم والتحسين المستمر لهذاه الشروط، عبر توسيع مملكة الحرية لتشمل كل أعضاء الهيئة الإجتماعية، بحيث يتاح لهم المشاركة في صنع مصيرهم وتحديد غايتهم الأنية والمستقبلية بما يتناسب ووعيهم، بهذا المعنى يكون تطور وإزدهار المجتمع المدني، أي الفاعلين الإجتماعيين في واقعهم المعاش، هو غاية ومال أي تنظيم سياسي للمجتمع، وتكون الدولة هي الوسيلة لبلوغ هذه الغاية لا غاية عليا بحد ذاتها. [٢]

جاء هيجل لنقد فلاسفة العقد الإجتماعي، فالمجتمع المدني حسب هيجل هو مجتمع "الحاجة"، يتحرك فيه الأفراد لإشباع حاجاتهم بكل حرية، وهو يتوسط الأسرة والدولة.

إذن بدا المجتمع المدني لدى هيجل، يقوم بوظيفة "الوساطة بين الفرد والجماعة"، وتأتي الدولة لتوفق بين الجزئية والكلية. فأساس المجتمع المدني هنا عدم قدرة أي فرد على الأكتفاء بذاته، ثم علاقات الإعتماد المتبادل، ثم تلازم المجتمع المدني مع الدولة. فقد لاحظ هيجل أن المجتمع المدني هو المرحلة الفاضلة التي تأتي بين العائلة والدولة. [٣]وبذلك يكون لهيجل إسهاماً خاص في تحديد المجتمع المدني كبنية متميزة عن الدولة، هذه المرة في حقيقته الأقتصادية التي طورها بعد

---

[١] - جان بيار لوفيفر، مرجع سابق، ص:٢٣.

[٢] - كريم أبوحلاوة، إشكالية نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع الثقافي، جامعة دمشق، (د ص)، ص:٥٩-٦٠.

[٣] - جون ا هرنبرغ، مرجع سابق، ص:٢٤٤.

ذلك جرامشى، فإن فكرة المجتمع المدني عند هيجل "الذي هو نطاق متميز من الحياة الأخلاقية في مقابل الأسرة والدولة وهو يتوسط بينهما، وهو يشمل الحياة الأقتصادية للجماعة جنباً إلى جنب مع التنظيمات القانونية والسياسية والأجتماعية التي تضمنت قيامه بعمله بسهو لة، ولم يسبق هيجل مفكر آخر في هذا التميز لأقتناعه المتزايد بأن الدولة هدفاً أعلى من تنظيم العلاقات بين المواطنين. [١]

وعلى هذا فإن هيجل جعل المؤسسات المدنية تحتل موقعاً وسطاً بين مؤسسة العائلة من جهة أولى، ومؤسسة الدولة من جهة ثانية. تتركز وظيفتها الرئيسية في الإنتاج الأقتصادي وإشباع الحاجات المادية وتبادل الخبرات والمنافع. على أن تتحمل ذلك طبقة بورجوازية صاعدة، يجب تشجيعها بإستمرار. ولم يفت هيجل أن يلاحظ ما يمكن أن ينتج عن هذا التوجه الليبرالي من آثار سلبية، كإنتاج الفوارق الطبقية، والتهميش الإجتماعي والفقر. لذلك سيلح على دور الدولة في مراقبة وضبط جمح المجتمع المدني، في الوقت نفسه يجب عليها أن تساعد على خلق تكتلات وإتحادات وطوائف تعمل دائماً على مقاومة هذه النتائج السلبية. [٢]

٢- ماركس وعي التناقض بين الدولة الليبرالية والمجتمع المدني. (١٨١٨-١٨٨٣) :

تتوافق نظرة ماركس مع نظرة هيجل حول المجتمع المدني من حيث النشأة والتطور ومن حيث المكونات الأساسية، والفارق الوحيد بينهما يكمن في رؤية ماركس للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، والتي تختلف عن رؤية هيجل للدولة. [٣]

ويبدو ذلك جلياً في رفضه فكرة الفصل بين المجتمع المدني والدولة، ولأجل هذا يقترح ماركس طرحاً جديداً قابلاً للتحليل بدل مفهوم المجتمع المدني وهو مفهوم الطبقة، فقد كان ماركس أكثر عمومية بتوظيفه لبعض المفاهيم مقارنة بالمجتمع المدني والدولة حيث تحدث عن البنية التحتية

[١] - ميخائيل أنوود، معجم مصطلحات هيجل، ترجمة: إمام عبدالفتاح إمام، المركز العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص:١١٣.

[٢] - مصطفى كمال السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، ثورة بيروت، ص:٦٤٤.

[٣] - كريم أبوحلاوة، مرجع سابق، ص:٧٣.

والبنية الفوقية في إطار ما سماه بالمادية التاريخية. إذ في سياق بسط العلاقة بين البنـــاء الفـــوق والبناء التحتي، وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بتناول طرح المجتمع المدني بإعتبـــاره مفهومـــاً يصور مجمل الحياة المادية. وتؤكد هذه الرؤية للمجتمع المدني أن كارل مـــاركس نظـــر إلـــى المجتمع المدني ككل مزدوج، فتاره هو نقيض الدولة كمجال للحياة الأقتصادية والتاريخية بتجاوز الدولة، وتارة أخرى ينظر إليه على أنه أداة في يد الدولة بإعتباره تعبيراً عـــن مصـــالح طبقيـــة تجسدها الدولة. [١]

فالمجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي، وتصارع المصالح الأقتصادية، فقد نظر إلـــى المجتمع المدني بإعتباره الأساس الواقعي للدولة، ويتطابق المفهوم عنده مع مفهوم البنية التحتية.[٢]

وبذلك يمثل ماركس موقفاً معاكساً لهيجل فالمجتمع المدني عنده يتجاوز حدود الأمة والدولة فلـــه إمتدادات خارجها "بل إنه هو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تطور القـــوى الأنتاجيـــة"(١) وبهذا المعنى فإن الدولة ليست هي التي تكيف المجتمع المدني وتنظمه، بل إن المجتمع المدني هو الذي يكيف الدولة وينظمها(٣)، هذا الملمح الماركسي سيطوره جرامشى في جدلية علاقة الدولـــة بالمجتمع المدنى، حيث يصبح دورها منوطاً بتنظيمات المجتمع المدنىفي لحظة هيمنـــة القـــوى التقدمية.

هذه الرؤية المختلفة أتت في سياق نقد الهيجلية حيث نظر ماركس إلى المجتمع المدني بإعتبـــاره الأساس الواقعي للدولة وفضاء للتنافس والصراع، ليس الأقتصادي فقط، كما يرى هيجـــل، بـــل السياسى والطبقي أيضاً. غير أن الخلاف السابق هو نتاج لمجموعة من التناقضات التي ميـــزت رؤية ماركس للقضايا والإشكاليات التي طرحها هيجل والتي تتعلق بالحرية والدولـــة والمجتمـــع

[١] - ليندة لطادين محرز، مرجع سابق، ص:١١٥.

[٢]- مصطفى كمال السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عدد ٩٥، ابريل ١٩٩٥، ص:١١-١٣.

المدني وغايات التطور التاريخي.. يتمثل ذلك في الأنتقادات التي وجهها ماركس إلى هيجل والتي تتمحور حول النقاط التالية :

- بعكس هيجل يرى ماركس أن الدولة الحرة قد فشلت في حل تناقض جوهري هو صراع الطبقات.

- أن الدولة الحرة لا تمثل عالمية الحرية، بل هي مجرد تجسيد لإنتصار الحرية بالنسبة للطبقة البرجوازية. في إعتقاد هيجل أن الأغتراب قد تم حله من خلال الأعتراف الفلسفي بالحرية الممكنة في الدولة الدستورية الحديثة، في حين لاحظ ماركس أن الأنسان في المجتمعات الحرة يظل مقترباً عن نفسه لأن رأس المال يتحول إلى سيد الإنسان ويتحكم به.

- أن بيروقراطية الدولة الحرة التي أسماها هيجل "الطبقة العمالية" لأنها تمثل مصالح الشعب كله، هي بالنسبة إلى ماركس ممثلة للمصالح الخاصة داخل المجتمع المدني، أي ممثلة لمصالح الرأسماليين الذين يسيطرون على هذا المجتمع.

غير أن التطورات اللاحقة على كتابة ماركس قد بينت أن المجتمع المدني فضاء للتنافس والصراع بمختلف أشكاله بين كافة الفئات والطبقات الإجتماعية. [1]

٣- المجتمع المدني لدى أنطونيوجرامشى من التنوير إلى الحياد. (١٨٩١-١٩٣٧) :

لقد كان جرامشى ماركسياً غير تقليدي، ودون أن ينخرط في جدل مع ماركس في مفهوم البنية التحتية والبنية الفوقية غير جذرياً المعنى الماركسي لمفهوم المجتمع الدني، فالفكرة المركزية لجرامشى هى أن المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الأقتصادي – كما ذهب هيجل وماركس – بل فضاء للتنافس الأيديولوجي.

فيقول جرامشى "ينبغي التمييز بين المجتمع المدني كما تصوره هيجل، وكما نستخدمه في هذه اللحظات،(أن بمعنى الهيمنة السياسية والثاقية، لجماعة إجتماعية على المجتمع كله، بإعتباره

[1] - كريم أبوحلاوة، إعادة الإعتبار لمفهوم المجتمع المدني، عالم الفكر، العدد الثالث، يناير ١٩٩٠، المجلد ٢٧، ص:١٦.

المضمون الأخلاقى للدولة) من جهة، وبين المجتمع المدني كما يتصوره الكاثوليك، فهو عندهم المجتمع السياسي للدولة، الذي يقابله، مجتمع الأسرة ومجتمع الكنيسة. [١]

وقد إستعاد جرامشى مفهوم المجتمع المدني على الساحة الفكرية بعد فترة غياب عن الساحة الفكرية، وهي إستعادة مرتبطة بظرفية تاريخية جديدة للحركة العمالية الغربية، بعد إنتصار الحزب الإشتراكي في روسيا فالسؤال الذي طرحه جرامشى منذ ١٩٢٠ هو : إلى أي مدى يمكن أن تتلائم، إستراتيجية الإستيلاء على السلطة من قبل الطبقة العمالية الروسية مع الظروف المميزة للمجتمعات الغربية ؟ للإجابة على هذا السؤال إستعاد جرامشى مفهوم المجتمع المدني[٢] وأهم ما يميز هذه الإستعادة الجرامشية للمفهوم، هو أنها إستعادة تفريغ وشحن جديد، بحيث لم تعد التجديدات الهيجيلية وحتى الماركسية صالحة، حيث أصبح المفهوم يعبر عن صيغ جديدة، تجد التعبير الأشمل لها في مفهوم الهيمنة[٣].

لقد أدخل جرامشى شيئاً جديداً في المضمون الدلالي لمفهوم المجتمع المدني، بإعتباره فضاء للتنافس الأيديولوجي، فإذا كان المجتمع السياسي فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة والسلطة، فإن المجتمع المدني فضاء للهيمنة الثقافية والأيديولوجية، وظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات، التي تدعى أنها خاصة، مثل دور العبادة والنقابات... الخ.

---

[١] - كريم أبوحلاوة، مرجع سابق، ص:٧٤-٧٥.

[٢] - جوزيني كافكا، ندوة القاهرة، تحليل الهيمنة حرب المواقع والثورة السلبية، ترجمة عادل السيوفي، ص:١١٧.

[٣] - أنطونيوجرامشى، كراسات السجن، ترجمة : عادل ا غنيم، دار المستقبل العربي، القاهرة: ١٩٩٤، ط١، ص:٢٦٢.

فيقول جرامشى "إن أية علاقة تقوم على الهيمنة هي بالضرورة علاقة تربوية، نجدها داخل الأمة الواحدة، بين مختلف القوى المكونة لها، بل وفى المجال الدولي والعالمي، بين مركبات الحضارات القومية والقارية"[١].

وفقاً لذلك يعنى جرامشى بالمجتمع المدني الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الإجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كإحتواء أخلاقى للدولة، وبهذا المعنى قال جرامتى : "الدولة هي المجتمع المدني زائد المجتمع السياسي" وبهذا تكون العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علاقة جدلية، تستمد الدولة عبرها المشروعية من المجتمع المدني من خلال عمل آليات السيطرة والتحكم والتوجيه من جهة، وعبر الإقناع والقبول والرضا من جهة ثانية، يتم هذا عبر أجهزة وتنظيمات الدولة التي تحاول أن تستمر فعاليتها وشرعيتها بهدف الوصول والتأثير على منظمات وهيئات المجتمع المدني المستقلة نسبياً عن الدولة، هذه المنظمات والمؤسسات التي تشكل قوام المجتمع المدني تغطي فضاءاً إجتماعياً واسعاً يمتد بين الأسرة إلى التنظيم الأنتاجي الخاص، والنقابات والمؤسسات الدينية والمنشئات التعليمية...آلخ وصولاً إلى الأحزاب السياسية والبرلمان، وعبر هذه الهيئات يمارس المجتمع المدني فعالياته ونشاطه على مختلف الأصعدة، ويحافظ في الوقت نفسه على سمته الخاصة – أي مدنيته – التي تبقى خارج متناول الدولة [٢].

وبذلك جعل جرامشى الدولة عنصراً محايد بمعنى "أن لا تكون ممارسة قهرية من طبقة" وهذه الصيغة المحايدة للدولة والتى صاغها جرامشى في العملية التلية – الدولة – المجتمع المدني والمجتمع السياسي، أى الهيمنة التي يحميها درع القهر، فيقول جرامشى "لهذا الرأي أهمية جوهرية لنظرية الدولة تتصور إمكانية ذبول الدولة وتلاشيها، وأن يستوعبها المجتمع المدني،

[١] - المرجع السابق، ص:٢٦٨-٢٦٩.

[٢] - المرجع السابق، ص:٢٢٨.

ويمكن تلاشي عنصر الإكراه في الدولة تدريجياً مع ظهو ر عناصر المجتمع المنظم أو"الدولة الأخلاقية أوالمجتمع المدني" بوضوح أكثر فأكثر".[١]

لقد ركز جرامشى تحليلاته على البنية الفوقية للمجتمع، إذ ميز فيها بين مستويين كبيرين، المستوى الأول : هو ذلك الذي يعبر عنه بالمجتمع المدني، يعني مجموع المؤسسات التي نقول عنها في اللغة المعتادة أنها "داخلية وخاصة" ومستوى أخر هو المجتمع السياسي أوالدولة، ووظيفتها السيطرة والقيادة. [٢]

ويضيف جرامشى مبيناً الشروط التى يجب أن تجكم فضاء المجتمع والتى على أساسها يكون بناء صلباً بقوله "القول بأن الدولة يمكن أن تتوحد مع "أفراد جماعة إجتماعية" بإعتبارها عنصر من عناصر ثقافة نشطة : أي بإعتبارها حركة من أجل خلق حضارة جديدة، وإنسان ومواطن من نوع جديد، ينبغى أن يحكم إرادة بناء مجتمع مدنى مركب ومتماسك في قلب المجتمع السياسي، فالأفضل أن يصبح إمتداد طبيعياً له ويكمله عضوياً. [٣]

وأضاف جرامشى موضحاً أن سيادة أي طبقة إجتماعية أوتحالف طبقى تستوجب هيمنتها، هذه الهيمنة الثقافية لا تعرف مركزاً أوتأتي عن ألية موحدة، بل هي نشاط نتاج متعدد المراكز، يقيم تنظيماته وأجهزته خارج الدولة، في فضاء المجتمع المدني تحديداً، في محاولة منها (الهيمنة) لأقامة سياسة للأيديولوجية يكون الهدف منها إستعادة المجتمع المدني لحقه في ممارسة شرعيته والوصول إلى سيادته على مكونات وجوده الخاصة. [٤]

---

[١] - كريم أبوحلاوة، مرجع سابق، ص:٧٦-٧٨.

[٢] - كتاب جرامشى وقضايا المجتمع المدني "عن ندوة القاهرة ١٩٩٠"، مركز البحوث العربية، مؤسسة عيبال، دار كنفان للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٠، ص:٢٨٩.

[٣] - أماني قنديل، مرجع سابق، ص:٥٠.

[٤] - أنطونيوجرامشى، كراسات السجن، مجلد ٢، مرجع سابق، ص:٢٦٥.

تعقيب :

إن البحث في تاريخ مفهوم المجتمع المدنى وعلاقته بالهيمنة والتحرر هو في حقيقة الأمر بحث في تاريخ الفكر السياسي الغربي، وما يوازي ذلك الفكر من تطورات إجتماعية وأقتصادية وعمليات سياسية، ولذلك فإن تقصى تاريخ المفهوم هو تقصي لتاريخ من الإرتباطات بين السياسة والأقتصاد ونشوء فكرة المجتمع والولة "في مقابل الجماعات الوشائجية من جهة، وآليات القسر التي تستخدمها الدولة في تثبيت سيطرتها من جهة أخرى"[١] ولذلك يمكن أن تشير إلى مضمونين للمجتمع المدني.

أولها : الذي كرسته فلسفة العقد الإجتماعي مع روادها هو بنز ولوك وروسو. يماثل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي وسيطرته وهيمنته، أي أن المجتمع المدني يخص الحالة التي تعبر عن الإنتقال بفعل التعاقد الإجتماعي من حالة الطبقية إلى حالة المجتمع الذي يعني الدولة. هكذا يكون المجتمع المدنى تعبيراً عن الجماعة الأولى المنظمة كما يقول فيرجسون. [٢]

فيقول فيرجسون "قوانين المجتمع المدنى هي التي تكبح بغى الأفراد وتجاوزهم لقوانين العدالة" فالمجتمع المدني أذن هو فضاء وتدبير وهو هنا أيضاً حالة مماثلة للدولة، لكنه يعبر عن ذلك الأنفصال العضوى بين الفرد وجماعته الأولية لصالح الأنخراط في منظومة قائمة على قوانين ومبدأ منظم مخصوص هو الذي من شأنه حسب فلاسفة العقد الإجتماعي وحسب فيرجسون أن

[١] - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص:٨.

[٢] - أدم فيرجسون، مقالة في تاريخ المجتمع المدنى، ترجمة : حيدر حاج إسماعيل، بيروت : المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٤، ص:٢٤.

يسموبالإنسان عن وضع "العنف والتوحش والوضاعة الحيوانية"[1] هذا هو المضمون الأول لمفهوم المجتمع المدني.

المضمون الثاني الذي يعبر عنه المفهوم جاء في سياق الفلسفة السياسية اليونانية القديمة وفي إطار مدنية الدولة أودولة المدينة"أثينا" كمجتمع مدنى يكون الأنتماء فيه لمجتمع المواطنين، أنتماء مخصوصاً لفئة معينة تتحدد في فئة "أرباب المنازل" الذين يديرون أقتصاداً منزلياً كان هو قوام الحياة الأقتصادية حينها، ويمكننا القول أنه في اللحظة الأثينية أيضا كما في لحظة فلسفة العقد الإجتماعي ليست هنالك حدود واضحة تفصل المجتمع المدني والمجتمع السياسي والدولة.

أما اللحظة التحليلية الثالثة التي تمثل نقطة تحول مهمة لمفهوم المجتمع المدني هي لحظة هيجل والفلسفة الساسية الماركسية التي ستقوم لأول مرة بحصر المفهوم في تحديدات وأطر إجتماعية وأقتصادية خاصة.

فالمجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع الأفراد المنقسم على نفسه، ولذلك لا يعتبر المجتمع المدني عند هيجل غاية في حد ذاتها وإنما تمهيداً لمرحلة الدولة، التي تتضمن مكاسبه وتتجاوز سلبياته، إن أهمية هذه المرحلة التحليلية هي تعميق علاقة مفهوم المجتمع المدني بمفهومي المجتمع والدولة ،أما اللحظة التحليلية الثالثة التي تمثل نقطة تحول مهمة لمفهوم المجتمع المدني هي لحظة هيجل والفلسفة الساسية الماركسية التي ستقوم لأول مرة بحصر المفهوم في تحديدات وأطر إجتماعية وأقتصادية خاصة. فالمجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع الأفراد المنقسم على نفسه، ولذلك لا يعتبر المجتمع المدني عند هيجل غاية في حد ذاتها وإنما تمهيداً لمرحلة الدولة، التي تتضمن مكاسبه وتتجاوز سلبياته، إن أهمية هذه المرحلة التحليلية هي تعميق علاقة مفهوم المجتمع المدني

[1] - المرجع السابق، ص:٢٩.

بمفهومي المجتمع والدولة، فلقد تصور هيجل أن المجتمع الدنى يتكون أساساً من البرجوازية، لذلك ركز على دور الدولة في مراقبة وضبط جموح المجتمع المدنى، وهذا ما يعيدنا إلى أطروحة الدولة المطلقة، الدولى المثل الأعلى، والراعى للنظام والمحافظ عليه.

فرؤية هيجل للمجتمع المدنى عكست تقديمه لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق وحدته، حيث أعتبر هيجل أن خروج المجتمع الألماني من أزمته يرتبط بظهو ر الدولة الواحدة التي تقوده على سلم التطور، فالمجتمع المدنى عند هيجل يمثل المجال الإجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، ويرفض وجود إنسجام كما ذهبت نظرية العقد الإجتماعي بين المجتمع المدنى والدولة. [1]

حيث يعتمد المجتمع المدني على الدولة حتى في القيام بوظائفه الأساسية، ووسيلة الدولة في توجيه أفراد المجتمع نحوغايتها الأخلاقية هي بالعمل من خلال الطوائف والأتحادات المهنية[2].

أماني الفكر الماركسي فنجد مطابقة شبه تامة بين المجتمع المدني والمجتمع البرجوازي، ويعني ذلك ربط المفهوم بالواقعية الأقتصادية وبالأخص النشاط الأقتصادي للمجتمع البرجوازي، وكذلك جعل مفهوم المجتمع المدني بمؤسساته وأجهزته جهاز قسر وقمع بيد الطبقة البرجوازية ضد الطبقات الأخرى. [3]، وبالتالي فإن ماركس نظر إلى المجتمع المدنى برؤية مختلفة أتت في سيات نقد الهيجلية، بإعتباره الأساس الواقعي للدولة وفضاء للتنافس والصراع، ليس الأقتصادي فقط،

[1] - المرجع السابق، ص:٢٩.

[2] - بلفت عبدالمجيد، مرجع سابق، ص:٦٢.

[3] - (د م) المجتمع المدني في العالم العربي التطور الإطار القانوني والأدوار، مرجع سابق، ص:١٦،١٧.

كما يري هيجل بل السياسي والطبقي أيضاً وهذه الأشارة هي ما سيلقطها أنطونيوجرامشى ليستأنف القول الماركسي في المجتمع المدنى، الذي تم أهماله في النظرية الماركسية، لإرتباطه بآليات السيطرة المادية للمجتمع البرجوازي. حيث أعتمد جرامشى إلى رفع المفهوم من بنية تحتية إلى جعله إحدى أسس البنية الفوقية والتحتية معاً، حيث نقل جرامشى مفهوم المجتمع المدنى إلى الحيز الثقافي الأيديولوجي حيث أن هناك تطابق بين المجتمع المدنى والبنية التحتية عند ماركس أما جرامشى فقد طابق بين المجتمع المدني والبنية الفوقية.[١]، فالمجتمع المدني لم يعد يمثل الحالة الطبقية، ولا المجتمع الصناعي ولا بصفة عامة مجتمع ما قبل الدولة لكن يتماثل المفهوم بعامل الهيمنة وعلى هذا يعنى مفهوم المجتمع المدنى حسب رأى جرامشى مجموع الهيئات التعليمية والدينية والأهلية التي تضمن ساحة للهيمنة الأيديولوجية للطبقة الحاكمة التى تملك أيضاً وسائل الإنتاج.[٢]، بل اصبح فالمجتمع المدني حسب جرامشى هو حيز الهيمنة الثقافية الأيديولوجية مقابل حيز السيطرة السياسية، حيز الدولة.[٣]

١ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص:٦٢.
٢ - كريم أبوحلاوة، مرجع سابق، ص:٧٤.
٣ - ليندة لطادين، مرجع سابق، ص:١٢١.

المراجع :-

(١) أدم فيرجسون، مقالة في تاريخ المجتمع المدنى، ترجمة : حيدر حاج إسماعيل، بيروت : المنظمة العربية للترجمة.

(٢) الضروري في السياسة : مختصر كتاب السياسة لأفلاطون، ترجمة : أحمد شحلات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

(٣) السيد ياسين، أماني قنديل: المجتمع المدني في إطار الخريطة المعرفية للعالم، .

(٤) أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد الثالث.

(٥) أنظر، عبدالله خشيم : المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، مجلة دراسات، طربلس، العدد الرابع والعشرون.

(٦) برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي- دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة مقدمة إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(٧) بلفيت عبدالمجيد، المجتمع المدني ودوره في التنمية الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع الإقتصادي، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسات.

(٨) توفيق المدني : المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات إتحاد الكتاب العربي.

(٩) جان بيار لوفيفر ماشرى، هيجل والمجتمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

(١٠) جون ا هرنبرغ : المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة على حاكم صالح، حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت.

(١١) جوزيني كافكا، ندوة القاهرة، تحليل الهيمنة حرب المواقع والثورة السلبية، ترجمة عادل السيوفي.

(١٢) عبدالعزيز لبيب، مفهوم المجتمع المدني : الواقع والوهم الإيديولوجي، مجلة الوحدة.

(١٣) عبدالقادر الزعل.

(١٤) غرامشى وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوص العربية، ندوة القاهرة ١٩٩٠، دار كنعان للدراسات والنشر، ط١، دمشق.

(١٥) كريم أبوحلاوة، إشكالية نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع الثقافي، جامعة دمشق.

(١٦) كريم أبوحلاوة، إعادة الإعتبار لمفهوم المجتمع المدني، عالم الفكر، العدد الثالث.

(١٧) كتاب جرامشى وقضايا المجتمع المدني "عن ندوة القاهرة ١٩٩٠"، مركز البحوث العربية، مؤسسة عيبال، دار كنفان للدراسات والنشر.

(١٨) ليندة لطادين محرز : إشكالية مفهوم المجتمع المدني قراءة سوبيوتاريخية، دار الكتب الحديث، طـــ١، القاهرة.

(١٩) مايكل إدواردز : المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة : عبدالرحمن شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، طـــــــ١، بيروت.

(٢٠) ميخائيل أنوود، معجم مصطلحات هيجل، ترجمة: إمام عبدالفتاح إمام، المركز العربي، القاهرة.

(٢١) مصطفى كمال السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، ثورة بيروت، ص:٦٤٤.

(٢٢) مصطفى كمال السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة، مركـــز البحـــوث والدراسات السياسية، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(٢٣) نادية يوسف، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في العصر الحديث، مجلـــة دراســـات، طـــربلس، العـــدد الرابـــع والعشرون.

(٢٤) هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة : إمام عبدالفتاح إمام، القاهرة، مكتبة مدبولي.

(25) Dictionnaira desoeuvers politiques, sous la direction de: F. chatelet, E .pisier evelyne, O. uhamel, puf, lere edition.

(26) John locke, Essai sur le pouvoir civil, texte trajuit, presente et annote par jean Louis fyot.